الفاعل اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتانيث
العامل لعرض من الاعراض كالخوف منه وعليه فاقه
المفعول به اي حيث وجد في اللفظ والا فانما اختص وتصرف من
ظرف مكان نحو جلس امام الامير او زمان نحو صيم رمضان او
مجرور نحو لما سقط في ايديهم وسير بن بد او مصدر فاذا اجتمعن
في الصور نخفة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد في
اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل
ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم احد الثلاثة
انبت نحو ليجزي قوما بالعليا الاسد او الصحيح الاول في الاسناد
اليه وتفاوت الاسنادين لا يضر وذلك لان اسناد الفعل الى الفاعل
على جهد صدوره منه او قيامه به والى النائب على جهة وقوعه
عليه او فيه او نحو في الماضي والمضارع هذا اذا كان العامل
فعلا فان كان اسم مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان
من فعل ثلاثي مجرد فوزنه مفعول كمضروب ومرور به او من غيره
فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف
المضارعة وفتح ما قبل الاخر قال ابن مالك
وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كان من قصد
وشرط عمل الاسم المذكور صلة لال نحو جاء المضروب عبده او كونه
للحال والاستقبال بشرط اعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه
او موصوف نحو ما مضروب زيد وامنصور عمرو وان الامير مكرم
رسوله ومررت برجل مهان ابوه وكسر ما قبل الخر اي ان
لم يكن مكسورا نحو شرب بضم اوله فقط بعضهم ان الكسر في شرب

مبنيا للمفعول غير ما فيه مبنيا للفاعل او تقدير في الضم والكسر
معا او في احدهما قول كقيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة
العين وهي الواو في نحو قول والباء في بيع وقلبت الواو ياء للنقل الى ما قبلها بعد
سلب حركة فسكنت العين وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم
تقلب الياء العدم المقتضي فصار قيل وبيع باسكان الياء واصل شد مد د
بالفك فادغم المثلان لاجتماعهما فكسر ما قبل الاخر مقدر
وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكن مفتوحا وقال ان الفتحة في نحو يشرب
مبنيا للمفعول غير ما فيه مبنيا للفاعل نحو يقال ويباع الاصل
يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى ما قبلها فصار يقول
ويبيع ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فصار
يقال ويباع ويشد اصله يشدد بالفك نقلت حركة الدال الى السين
فسكن الحرف الاول وادغم في الثاني كما فعل بشد والادغام واجب
لان ادغام المثلين مع عدم المانع واجب لانه لا يبنى للمفعول
اي لفساد الصيغة والمعنى اما فساد الصيغة فلانك اذا بنيت
اكرم مثلا للمفعول ضممت الهمزة فان كسرت الراء التبس بصيغة الماضي
المبنية للمفعول وان فتحتها التبس بصيغة المضارع المبني للمفعول
ايضا واما فساد المعنى فلانه حينئذ يصير الاعلى الاخبار والامر
انما يدل على الانشا او المجهول اي مجهول فاعله وفيه انه قد
لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا ان
يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل
المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن ان يجهل فاعله فتدبر
ما امكن في المضارع اي ما امكنك استحضاره وليس
المراد ان بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها كذلك

Copyright King Saud University